ان الاستعراض المسهب لميثاق الاتحاد الوطني ، كبرنامج وكتعبير ايديولوجي عن نهج البرجوازية البيروقراطية في النظام ، قد قدم تفصيليا ، ماذا يعني منظرو الاتحاد الوطني باطروحة « الطريق الثالث » وما هي دلالته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في شروط الاردن الراهنة . وما من شك ان مقارنة الميثاق الاردني بالنماذج العربية والعالمية التي تقدم نفسها « كطريق ثالث » ، سوف تظهر الحدود المتواضعة للنموذج الاردني ، انه كاريكاتور بال ، للنماذج الاخرى التي تبحث لنفسها عن مكان وسط ما بين الاشتراكية والرأسمالية . وما يقدمه الاتحاد الوطني ، على انه نظرية خاصة ، وطريق خاص ، ليس الا ابتذالا لمحاولات انجح تمويها ، وان كانت جميعها تعبر عن طبيعة واحدة . ولذلك فان بؤس النموذج الاردني للطريق الثالث ، هو ان تجارب اخرى متقدمة بدرجات لم تفلح في ان تصمد امام معطيات التاريخ الواقعي الذي لم يقدم مثل هذا الطريق الثالث ، وهذه التجارب ، على الرغم من انها تسلحت بسلاح التأميم ، وتملك وسائل الانتاج بهذا القدر او ذاك ، وعلى الرغم من انها اقامت الاقتصاد الوطني على التخطيط المركزي ، فانها لم تقدم سوى نموذج لرأسمالية الدولة . وما يعبر عنه الميثاق الاردني ، ليس **الا محاولة لاخفاء مزيد من العقلنة والتحديث على اساليب الانتاج ، ولا يغير من جوهر علاقات الانتاج الرأسمالية ، بل يعززها وينميها برقابة الدولة واشرافها** ، وبالتالي فان مثل هذا الدور للدولة ، يقوي نفوذ البرجوازية البيروقراطية ، بحكم ان تطور القطاعات كافة ، لم يعد متروكا وفقا للنموذج الليبرالي القديم ، الذي اثبت انه لا يرجى منه شيء (برنامج السنوات السبع) ، والذي عزز قناعة البرجوازية البيروقراطية ان البرجوازية الوطنية ، بفئاتها كافة ، ليست مؤهلة لان تلعب دورا فعالا في تنمية الاقتصاد الوطني وتطوره . ومن ثم فان جوهر التحول يكمن في ان البرجوازية الوطنية ، باتت تحت رقابة البيروقراطية في استثماراتها وهي خاضعة بهذه الدرجة من الصرامة او تلك للخطة العامة ، كما ان البيروقراطية طورت نمط علاقتها بالانتاج ، بأن لم تكتف بالدخول مع القطاع الخاص في مشاريع مشتركة فقط ، وانما باتت تتطلب دخولا مباشرا ، وبمؤسسات حكومية صرفة في عدد من القطاعات ، كما اخذت الدولة تشجع انماطا اخرى من الاستثمار (التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والتسويقية ، مصرف التنمية المهنية ، مصرف للادخار والتسليف ... الخ) ، كل هذا مع استمرار قدسية المبادرة الفردية والمشروع الحر ، وعدم الاعتداء عليها . ان البرنامج الذي يقدمه الميثاق ، رغم كل الديماغوجية الانبهارية ، لا يغير من جوهر علاقات الانتاج ، وانما يتوجه نحو استدامتها على اسس اكثر عقلانية ، **انه يبحث عن انتاجية نامية ، وعن ادارة حديثة ، وزيادة في المردود الحكومي** . وبتعبير اخر انه يقدم **حلا فنيا وتنظيميا جديدا** لبث الروح في نظام الانتاج السائد . ويمكن اختصار عناصر هذا التحول فيما يلي :

١ ــ تطوير الريف رأسماليا وتخليصه من الطابع الانتاجي السابق ، الذي يتميز بتفتيت الملكيات الزراعية ، وفوضى انماط الزراعات ، وتوجه حصة كبيرة منها للاكتفاء الذاتي ، قلة الكفاية الانتاجية للارض والمزارعين . ويتم ذلك من خلال : أ ــ اصلاح زراعي يتمثل في توفير تسهيلات تقنية وشبكات ري وسدود وحماية التربة ، ومسح للاراضي الزراعية . ب ــ تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة على شكل تعاونيات فلاحية ، واغراء الفلاحين بالتجميع عن طريق اقامة مزارع نموذجية حكومية ، وهذا يعني ان الفلاحين سيواجهون اختيارات محددة مثل التجميع او بيع الارض ، وهذه تعني تحويل الفلاحين الصغار الى عمال زراعيين واقامة مزارع رأسمالية كبيرة . جـ ــ التعاونيات على مستوى التسويق تتطلب التجميع على مستوى الانتاج (في الملكيات الزراعية) ، وهذا الاتجاه يدفع لازدياد سيطرة التسويق الرأسمالي . د ــ برمجة الانتاج الزراعي